أكثرية النواب ومن جميع الأطراف يرون بوجوب التريث لدراسة كافة الآراء قبل الرأي النهائي

الغانم: الاتفاقية الأمنية لن تناقش بدور الانعقاد الجاري ولن تقر بصورتها الحالية

■ الدستور خط أحمر لا يخضع لمناورة سياسية أو تكسب ونرفض قبول أي أمر مخالف له

مرزوق الغانم متحدثاً خلال المؤتمر الصحافي

عدنان عبدالصمد وخليل عبدالله في مؤتمرهما (تصوير: صالح محمد)

■ يجب التمييز بين من يحرص على الحريات ومن يستخدم الأمر للتكسب والمزايدة

■ كلفت هيئة الخبراء الدستوريين بإعداد مذكرة حول الأمر وتوزيعها على النواب ونشرها للجميع

■ لا يمكن الانسلاخ عن أشقائنا في الخليج ولكن ضمن إطار الدستور لأن هناك اجتزاء للتصريحات

كتب مصطفى كامل

كشف رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان اكثرية اعضاء المجلس من الاطراف المؤيدة والمعارضة لقانون الاتفاقية الامنية الخليجية ارتأوا التريث وعدم الاستعجال في اقرارها «وان لا قرارا سيتخذ بشأنها في دور الانعقاد الحالي» متمنيا من الحكومة التجاوب مع رأي أكثرية المجلس.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الامة أمس: لا اعتقد وفق المعطيات ان الاتفاقية الامنية الخليجية ستقر بهذه الصورة وان لا قرارا سيتخذ بشأنها في دور الانعقاد الحالي، مبينا ان رأي اكثرية أعضاء المجلس في التريث جاء بهدف دراسة كافة الاراء الدستورية والقانونية والسياسية قبل اتخاذ اي قرار بشأنها.

واشار الى تكليفه لأعضاء هيئة الخبراء الدستوريين في المجلس باعداد مذكرة حول الاتفاقية الامنية الخليجية وتوزيعها على جميع النواب ونشرها بكل شفافية.

وبسؤاله حول ما اذا أصرت الحكومة على الاستعجال في التصويت على الاتفاقية قال الغانم ان الاكثرية النيابية «ستصوت على أن يأخذ قانون الاتفاقية حقه وأن يعكس التصويت قناعات النواب» مبينا «اننا اكتشفنا ان الحكومة ليست هي من طلب الاستعجال في مناقشة الاتفاقية».

واضاف «نتمنى ان لا تقع الكويت في حرج مع دول مجلس التعاون الخليجي ولكن في ذات الوقت دستورنا وقوانيننا خط أحمر لا يمكن المساس به» مؤكدا انه «لا يمكن القبول بأي أمر يخالف الدستور وقوانين الدولة سواء كانت اتفاقية او قانون او غيرها فالدستور الكويتي بالنسبة لنا خط أحمر لا يخضع للمناورات السياسية او تكسبات».

وذكر «اننا لا يمكن ان ننسلخ عن أشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي ومن عمقنا الاستراتيجي ولكن ضمن اطار الدستور وقوانين الدولة».

واشار الى ان هناك من يحاول ان يجتزئ من تصريحاته ويفسرها على هواه مؤكدا على أهمية التعاطي مع الاتفاقية الامنية «بشكل مسؤول وذلك بمنظور رجال الدولة وبمنهجية من يدرس أبعاد اي قرار وآثاره».

وشدد الغانم على انه لا مجال في مثل هذه القضايا المهمة «لأي عبث سياسي او تعاطي عاطفي كونها قضية حساسة وشركاؤنا بها هم أشقاؤنا في دول مجلس التعاون الخليجي وهم من قدموا أبناؤهم فداء لتحرير الكويت كما فتحوا لنا قلوبهم قبل بيوتهم اثناء الغزو».

وأوضح «ان كان لنا أي رأي قانوني او سياسي مختلف يجب ان يصل إليهم بطريقة يتفهمون من خلالها تحفظاتنا لا أن نعطي إيحاءا خاطئا يفهم منه لا سمح الله انه تشنج او تعالي».

وأكد الغانم ان العقيدة السياسية في الكويت تاريخيا مبنية على الهدوء والثقة مضيفا ان ثقافة التعامل مع القضايا في الكويت يجب ان تكون مبنية على النضج وبعد النظر مشيرا الى وجود وجهات نظر اتجاه الاتفاقية ترى ان بعض مواد الاتفاقية مبهمة او تحتمل اكثر من تفسير «ويجب ان تحترم وجهات النظر هذه».

وذكر انه «حتى تحترم وجهات النظر هذه أليس من الواجب تعريفها وتحديدها ومعرفة اذا كان بالامكان تعديلها ام لا كما ان هناك تخوفات مشروعة من بعض الامور أليس من الواجب معرفة سلامة هذه التخوفات ووجاهتها وحقيقتها وسبل معالجتها» مبينا ان كل هذه الامور يجب ان تأخذ حاصلها الزمني الكافي وتأخذ حقها من الفحص والبحث والدراسة.

ولفت الى انه يجب ان «نفرق ونميز بين من يطرح ملاحظاته او يبدي تحفظاته حرصا منه على المكتسبات الشعبية والحريات العامة الذي كفلها الدستور وهم صادقون في ذلك ويبتغون المصلحة العامة وهم أهل للحوار وهم ايضا الاكثرية وبين من لا يريد الحوار ولا ينشد المصلحة العامة انما يستخدم هذا الموضوع كقميص عثمان او مادة للمزايدة والتكسب ولله الحمد هم قلة».

وكانت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية قد أرجأت في اجتماعها الماضي الذي عقد في السادس من الشهر الجاري بحضور عدد من الوزراء التصويت على مشروع قانون اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الارهاب «الاتفاقية الامنية الخليجية» الى اجتماعها المقبل المقرر عقده في الثالث من مارس المقبل.

من جانبه، رحب النائب عدنان عبد الصمد بالقرار الذي اتخذه رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بتكليف فريق الخبراء الدستوريين بدراسة الاتفاقية الخليجية الامنية والعمل على تأجيل مناقشتها، معربا عن امله في ان يأتي رأي هيئة الخبراء برفض اقرار الاتفاقية لتعارضها مع الدستور، وان يقنع بقية النواب بهذا الرأي حتى يكون لهم موقف واضح بهذا الشأن.

وقال عبد الصمد في مؤتمر صحافي مشترك عقده مع النائب خليل عبدالله اننا اعددنا مذكرة بالتشاور مع خبراء دستوريين توضح مدى تعارض الاتفاقية مع الدستور، ومن ثم طالبنا بالتأني في دراسة الاتفاقية دراسة موضوعية، نحن نطالبه بالمثل، وان يتعامل كنائب وليس كوزير في الحكومة، مؤكدا ان المادة الاولى في الاتفاقية تنص على الا تتعارض الاتفاقية مع القوانين والدستور الكويتيين، بينما بقية المواد فيها الكثير من التعارض ومواد كثيرة مهمة ايضا.

واعتبر ان اعلان رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم قد استقبل في مكتبه الاتفاقية في دور الانعقاد الحالي واعلانه عدم السماح بأي شيء يتعارض مع الدستور، شيء ايجابي ويشكر عليه الرئيس، مبينا ان هناك اغلبية نيابية لن تسمح بتمرير الاتفاقية ولكن مشكلتنا بالـ 16 صوتا التي تمتلكها الحكومة والتي يمكن ان تقر الاتفاقية بالتعاون مع الاقلية.

ورأى عبد الصمد ان هناك من يقتنص الفرصة للاساءة الى المجلس والديمقراطية والدستور في حال اقرار الاتفاقية، معربا عن امله في ان يدرس النواب الذين لم يعلنوا موقفهم بشأن الاتفاقية الامر جيدا وان يكون لهم موقف واضح.

وبين عبد الصمد ان تشكيل هيئة الخبراء الدستوريين للنظر في الاتفاقية يمكن ان يترتب عليه اقتناع بقية النواب بصحة ما ذهب اليه بعدم دستوريتها، معولا على جهود رئيس المجلس في اقناع بقية النواب بالالتزام برأي الخبراء الدستوريين.

وبسؤاله عما إذا كان سيأخذ برأي الخبراء الدستوريين في حال اقروا بدستورية الاتفاقية، قال عبد الصمد انه لا يمكن ان يقتنع بدستورية الاتفاقية، وأي خبير دستوري ليس لديه توجه سياسي لن يخالف رأيه بعدم دستورية الاتفاقية.

وعن تلويح عدد من النواب بالاستقالة الجماعية في حال اقرار الاتفاقية اجاب عبد الصمد بانه اجتهاد، ولكن هناك وسائل برلمانية اخرى للتعامل مع هذا الامر.

من جهته شدد النائب خليل عبدالله على ضرورة ان يتجرد الكل من اي انتماء او محسوبية عند النظر الى الاتفاقية وان يتم رفض الاتفاقية، مطالبات مجلس الوزراء بضرورة الالتزام باطار الدستور الكويتي، والاستعانة بخبراء دستوريين قبل ابرام اي اتفاق موضحا ان من اقر هذه الاتفاقية ليس له اي علاقة بالدستور، مشيدا بموقف رئيس مجلس الامة في تأجيل اقرار الاتفاقية.

بدوره، أكد النائب طلال الجلال ان الاتفاقية الامنية او اي اتفاقية اخرى لن تمر من مجلس الامة الا بعد التأكد من مطابقتها للدستور الكويتي ولقوانين الدولة، وعدم تعارضها معه في ايا من موادها.

وقال الجلال ان الحكومة مطالبة بتوضيح الغموض الذي يكتنف بعض مواد الاتفاقية الامنية، والرد على جميع الملاحظات النيابية والشعبية التي اثيرت بشأنها، كما انها مطالبة بشرح بنود الاتفاقية الامنية والفائدة التي تعود على الكويت منها بكل شفافية ووضوح امام الشارع الكويتي من خلال لقاءات تلفزيونية للوزراء المعنيين بها.

وجدد الجلال تاكيده بانه لن يصوت على اي قرار بالموافقة، وبه مخالفة للدستور، مبديا استغرابه من ابداء احكام مسبقة على الاتفاقية الامنية سواء بالموافقة او الرفض، دون ان تنتهي اللجنة الخارجية البرلمانية المعنية بمناقشتها من تقريرها عنه، ومن ثم الاطلاع عليه ومعرفة الردود الحكومية حول ملاحظات اللجنة.

وتابع الجلال: ان الاتفاقية الامنية وان كانت قد اكدت في مادتها الاولى، على ان تطبيقها يكون بما لايتعارض مع دستور كل بلد طرفا فيها، فانه هناك بعض المواد المبهمة بالاتفاقية تحتاج الى شرح واف من الحكومة للتأكد من عدم تعارضها مع الدستور الكويتي، متمنيا عدم استعجال لجنة الشؤون الخارجية في احالة الاتفاقية الى مجلس الامة، الا بعد مراجعة كافة موادها مراجعة دقيقة والتحقق من مطابقتها للدستور الكويتي، ولا بأس ان يتم تكليف اللجنة التشريعية البرلمانية ببحث مدى تطابق الاتفاقية الامنية مع الدستور الكويتي، لاسيما في المواد محل اللغط.

من جهته، أكد النائب خليل الصالح ان قرار رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بتأجيل نقاش الاتفاقية الامنية الخليجية لحين التثبت من مدى مطابقة بنودها للدستور والقوانين المحلية وعدم التعارض فيما بينهما يصب في المصلحة العامة وصفا تلك المبادرة بالخطوة الحكيمة التي نزعت فتيل الازمة وحرصت على امن واستقرا الكويت.

واضاف الصالح في تصريح صحافي ان من حرك هذا الملف في الوقت الحالي ليس لديه رؤية حقيقة لرأي الشعب والشارع في مثل هذه القضايا.

وطالب الحكومة بان تعي الدرس بعناية بعد ان حاولت استخدام بالونة اختبار ورات بأم اعينها ردة الفعل الواحدة الرافضة لمحاولات تقييد الحريات والتعدي على الدستور سيما وان اهل الكويت بمختلف توجهاتهم ومذاهبهم وطوائفهم الا انهم يجتمعون على ان القضية الوطنية اولوية ليس فيها جدال وانه تبقى مصلحة الكويت اعلى من اي مصالح او اعتبارات اخرى.

واشار الصالح الى ان الحكومة وفقت في قرارها بعدم الاستمرار في الدفع بملف تلك الاتفاقية من خلال الدخول في مناورة على حافة الهاوية كانت سوف تؤدي الى تكبدها تكلفة عالية لا تحمد عقبها.

■ عبدالصمد: هناك أغلبية نيابية لن تسمح بتمرير الاتفاقية ومشكلتنا بالـ 16 صوتاً التي تمتلكها الحكومة

■ أبل: علينا التجرد من أي انتماء أو محسوبية عند النظر إلى الأمر وأن يتم رفضه بسبب المخالفات

■ الجلال: أي اتفاقية لا يمكن أن تمر من مجلس الأمة إلا بعد التأكد من مطابقتها للدستور

■ الصالح: قرار رئيس مجلس الامة نزع فتيل الأزمة وغلّب أمن واستقرار الكويت

عقد مؤتمراً صحافياً مع رئيس مجلس الأمة

بري: نحتاج إلى كسر الطوق الخليجي عن لبنان عبر الكويت

الغانم وبري خلال المؤتمر الصحافي

جانب من الحضور الإعلامي

■ شعبنا يتعلم من دروس الماضي ولن يقدم لبنان على مذبح التوترات وتصفية الحسابات

■ الغانم: لا مقاطعة خليجية لبيروت والأمر سينتهي متى ما استقرت الأمور أمنياً

أعرب رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري عن شكره وتقديره لدولة الكويت اميرا ومجلسا وحكومة وشعبا على ما قدمته وتواصل تقديمه للبنان والشعب اللبناني في جميع المجالات.

وقال بري في مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان دولة الكويت قدمت وما تزال تقدم عبر صناديقها عشرات المشاريع الصحية اوالتربوية اوالاجتماعية اوالانمائية في مختلف ارجاء لبنان مشيرا الى ان الكويت كانت دائما الى جانب لبنان لازالة اثار حروب اسرائيل عليه.

واضاف ان الازمات الاقتصادية والسياسية تحاك على المنطقة «ولكن هل وحدنا صفوفنا» في ظل تلك المؤامرات التي تحاك في المنطقة والتي تهدف الى «أن تهيمن علينا وتنهب ثرواتنا وتذهب بريحنا» مبينا أن الدبلوماسية البرلمانية تستطيع ان تتجاوز الكثير من الضرورات وانه «علينا خوض هذه الحرب عبر الدبلوماسية البرلمانية للوصول الى امة عظيمة».

ودعا بري نظيره رئيس المجلس مرزوق الغانم الى زيارة لبنان «لكسر هذا الطوق الخليجي عبر منارة من منارات الديمقراطية في المنطقة» مضيفا «ان شعبنا يتعلم من دروس الماضي ولن يقدم لبنان على مذبح التوترات وتصفية الحسابات لاسيما بعد تشكيل الحكومة».

وبسؤاله عن طلبه دعما سياسيا من الكويت اجاب الرئيس بري «الجواب نعم ووجدت كالعادة لدى سمو امير البلاد وسمو ولي العهد ورئيس المجلس كل ترحاب وتفهم لهذه المواقف والكويت من البلدان القليلة التي تلعب دورا جامعا».

من جانبه رحب رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم برئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري في الكويت مشيرا الى انه «لايوجد اي كويتي لا يستذكر موقف لبنان ابان الغزو الصدامي الغاشم» فقد اعلنت موقفا مبدئيا مع الحق الكويتي دون النظر الى تداعيات هذا الموقف.

واشاد الغانم بدور نبيه بري الواضح والمعروف والمتواصل في الدبلوماسية «واننا نعي انه علينا ان نقف مع اشقائنا في لبنان ونساندهم ونشاركهم الامهم وبناء مستقبلهم» مؤكدا عدم وجود مقاطعة للبنان من الكويت او اي دولة خليجية «وان هذا الامر سينتهي متى ما استقرت الامور امنيا».

واشار الى وجود تشابه كبير بين البلدين في المؤسسات الدستورية والبرلمانات الفاعلة مهنئا لبنان على تشكيل الحكومة اللبنانية مؤخرا.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد استقبل في مكتبه بمجلس الأمة أمس، رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية الشقيقة نبيه بري والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وحضر المقابلة مراقب المجلس النائب سعود الحريجي ورئيس بعثة الشرف المرافقة النائب طلال الجلال والنواب مبارك الحريص وكامل العوضي وعبد الله التميمي وسعد الخنفور.

خلال الاجتماع الثاني للجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لاتحاد البرلمانات الإسلامية

الشايع: أكدنا على محاربة الإرهاب والطائفية والتطرف الديني

فيصل الشايع

طهران - «كونا»: أعلن وكيل الشعبة البرلمانية في مجلس الأمة النائب فيصل الشايع أمس أن الاجتماع الثاني للجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لاتحاد البرلمانات الاسلامية المنعقد حاليا في العاصمة طهران أكد على محاربة الارهاب والطائفية. وقال الشايع في تصريح لـ«كونا» «حضرنا اليوم الاجتماع الثاني للجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لاتحاد البرلمانات الاسلامية الذي ناقش البنود المدرجة على جدول اعماله ومن اهمها التأكيد على محاربة الارهاب والطائفية وكل اشكال التطرف الديني». واضاف ان «هذا الانجاز الذي انتهينا منه اليوم يبين وجود توافق من قبل جميع الدول الاسلامية ضد كل انواع الطائفية».

وتابع الشايع بالقول «كما تم في الاجتماع انتخاب ايران مقررا جديدا للجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لاتحاد البرلمانات الاسلامية بالاضافة الى مناقشة القضية الفلسطينية والقدس كعاصمة لفلسطين».

وذكر «اكدنا خلال الاجتماع على دور المؤتمر الذي عقد في الكويت في 19 يناير الماضي والذي كان تحت شعار «القدس عاصمة فلسطين» واكدنا الإشادة بالقرارات والتوصيات التي تضمنها البيان الختامي للمؤتمر المذكور والتأكيد على ضرورة ادراجها في البيان الختامي للمؤتمر الحالي».

وقال الشايع «كما تحدثنا عن الصومال والوضع في السودان والجهود المبذولة لحل المشاكل الموجودة هناك وتكلمنا عن رفض جميع العقوبات المفروضة على الدول العربية والاسلامية خاصة تلك المفروضة من قبل بعض الدول وليس من الشرعية الدولية». وكان وكيل الشعبة البرلمانية في مجلس الأمة النائب فيصل الشايع قد وصل امس الى العاصمة طهران للمشاركة في الاجتماع الثاني للجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لاتحاد البرلمانات الاسلامية.

التميمي: البدون يدخلون الخدمة العسكرية الأسبوع المقبل

بشر النائب عبدالله التميمي ابناء المواطنات الكويتيات من فئة البدون بانه سيتم استدعاؤهم الاسبوع المقبل لارتداء الزي العسكري كجنود في الجيش الكويتي.

وذكر انه تلقى اتصالاً من معالي نائب رئيس مجلس الوزراء و وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح الصباح أكد له من خلاله بانه سيتم استدعاء هؤلاء الشباب الذين تم فتح باب التسجيل لهم خلال الفترة الماضية وإنهاء جميع الاجراءات الادارية والطبية تمهيدا لدخولهم في مدرسة الاغرار للحصول على دورة التاهيل العسكري ومباشرة مهامهم الوطنية بالانتساب للجيش الكويتي الباسل.

وأشار التميمي أن عدد هذه الدفعة كبير جدا، وسيضمون لوزارة الدفاع اعتباراً من الاسبوع المقبل، معتبرا ذلك مؤشرا ايجابيا وبادرة موفقة من وزير الدفاع لحل مشكلة أبناء الكويتيات البدون والاستفادة منهم كعناصر في الجيش.

ودعا رئيس لجنة البدون البرلمانية كافة الجهات الحكومية الى الاقتداء بقرار الوزير وفتح المجال لابناء المواطنات لخدمة وطنهم في مختلف قطاعات الدولة لاسيما وأن جلهم من المؤهلين علمياً بل وبعضهم يحملون شهادات عليا ومن مختلف التخصصات التي تحتاجها وزارات الدولة وهم فعلا ابناء هذا الوطن ويستحقون المزيد من الامتيازات وحالهم حال ابناء الكويتيين ويتحلون بالطابع الوطني ومخلصين لبلدهم ولقيادتهم.